



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة



المقرر

دراسات نقدية 2

الموضوع

الملكية الفكرية والسطو الأكاديمي

اعداد الباحث

حامد البحاري

2021200251

التاريخ

November 8, 2024

سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت

Administrative Regulation in Kuwait

مقدمة:

الاقتباس في البحث العلمي هو عملية نقل أو إعادة صياغة أفكار أو معلومات من مصادر أخرى إلى البحث مع توثيق المصدر بشكل صحيح. ويُعتبر الاقتباس أساسيًا لتحقيق الأمانة العلمية واحترام حقوق الملكية الفكرية، ويساعد في دعم الحجج وإثراء البحث العلمي بمصادر وأفكار متنوعة.

أنواع الاقتباس

1. الاقتباس المباشر:

- هو نقل النصوص أو العبارات من المصدر الأصلي بحرفتها دون تعديل، ويتم وضعها عادةً بين علامتي اقتباس مع ذكر المصدر.

- يجب أن يُستخدم الاقتباس المباشر بحذر وبكميات محدودة حتى لا يصبح البحث مكتنًا بالنصوص المنقولة.

- مثال: "النص المنقول بين علامتي اقتباس"، (اسم المؤلف، السنة، الصفحة).

2. الاقتباس غير المباشر (إعادة الصياغة):

- هو تلخيص أو إعادة صياغة أفكار المؤلف الآخر بأسلوب الباحث الخاص دون الالتزام بالنص الحرفي، مع توثيق المصدر.

- يفيد هذا النوع في إظهار فهم الباحث للنص المقتبس واستيعابه له، وهو أكثر شيوعًا من الاقتباس المباشر.

- مثال: يعيد الباحث صياغة الفكرة الأصلية ويذكر المصدر (اسم المؤلف، السنة).

قواعد الاقتباس الأكاديمي

1. الالتزام بقواعد التوثيق:

- توثيق الاقتباسات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وفقًا للنظام المعتمد، مثل APA أو MLA. ويتضمن التوثيق عادة اسم المؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة (في الاقتباسات المباشرة).

2. تجنب الإفراط في الاقتباس:

- ينبغي أن يكون الاقتباس محدودًا، بحيث تكون غالبية النصوص مكتوبة بأسلوب الباحث.
- يستخدم الاقتباس فقط لدعم الفكرة أو توضيح نقطة معينة، بينما يجب أن يكون التحليل والاستنتاجات شخصية وأصلية.

3. تجنب الانتحال الأكاديمي:

- الانتحال الأكاديمي هو استخدام أفكار أو عبارات من مصادر أخرى دون توثيق صحيح، ويعتبر انتهاكًا لحقوق الملكية الفكرية ويؤدي إلى ضعف مصداقية البحث.
- توثيق جميع الأفكار المستعارة، حتى لو كانت غير مقتبسة حرفيًا.

4. التوازن بين الاقتباس والتحليل الشخصي:

- يجب على الباحث توضيح فكرته من خلال التحليل والاستنتاج الشخصي، والاعتماد على الاقتباسات كوسيلة لدعم النقاط وليس للتعويض عن نقص المعرفة.

خطوات توثيق الاقتباس بشكل صحيح

1. تحديد نوع الاقتباس: إذا كانت الفكرة معقدة أو تحتاج إلى تأكيد من مصدر موثوق، يمكن استخدام الاقتباس المباشر. أما إذا كان الهدف هو دعم فكرة معينة، فيفضل إعادة الصياغة.
2. التحقق من دقة التوثيق: يجب على الباحث التأكد من توثيق اسم المؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة بشكل دقيق.
3. إدراج الاقتباس في قائمة المراجع النهائية: كل مصدر تم الاقتباس منه في النص يجب أن يكون مدرجًا في قائمة المراجع، ويشمل جميع التفاصيل اللازمة مثل اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان المصدر، وبيانات النشر الأخرى.

أهمية الاقتباس في البحث العلمي

- تعزيز مصداقية البحث: يظهر الاقتباس الاستناد إلى مصادر موثوقة ويساعد في دعم حجج الباحث.
- تجنب الانتحال الأكاديمي: يحمي الاقتباس الباحث من انتهاك حقوق الملكية الفكرية، ويظهر التزامه بالأمانة العلمية.
- إثراء البحث: يضيف الاقتباس للبحث عمقًا علميًا ويتيح للباحث أن يبني على جهود الباحثين الآخرين.
- إظهار سعة اطلاع الباحث: عندما يستخدم الباحث اقتباسات من مصادر متنوعة، يعكس ذلك اطلاعه الواسع ومعرفته الشاملة بالمجال.

أمثلة توضيحية لطرق توثيق الاقتباس

- APA :

- اقتباس مباشر *: (Smith, 2020, p. 45)

- اقتباس غير مباشر: (Smith, 2020)

- MLA :

- اقتباس مباشر: "النص المنقول" (Smith 45).

- اقتباس غير مباشر: (Smith).

خاتمة

يعتبر الاقتباس جزءًا أساسيًا من البحث العلمي، ويعتمد نجاح البحث على التوثيق الصحيح للأفكار والنظريات المستعارة.

1. الاقتباسات المباشرة (النصوص الحرفية):

- يجب على الباحث أن يكون قد وضع النصوص المنقولة حرفيًا من المصادر بين علامتي اقتباس ("...") وأشار إلى المصدر بوضوح بعد الاقتباس مباشرة.

- في نظام APA، يتضمن توثيق الاقتباس المباشر اسم المؤلف، سنة النشر، ورقم الصفحة مثل: (Smith, 2022, p. 45).

- **التأكد من الاستخدام الصحيح** : إذا تم استخدام الاقتباسات المباشرة دون توثيق أو لم تكن موضوعة بين علامات الاقتباس، فهذا يعتبر انتهاكًا للقواعد الأكاديمية.

2. الاقتباسات غير المباشرة (إعادة الصياغة):

- يجب على الباحث إعادة صياغة الأفكار التي يستعين بها من مصادر أخرى بكلماته الخاصة، مع الإشارة إلى المصدر.

- مثال على التوثيق في APA لإعادة الصياغة: (Smith, 2022).

- **التأكد من صحة التوثيق** : يجب التأكد من أن الباحث لم ينسخ الأفكار أو العبارات النصية من المصادر بدون توثيق مباشر. إعادة الصياغة بدون الإشارة إلى المصدر قد يعتبر سرقة أدبية.

3. اتباع نظام التوثيق المعتمد (مثل APA أو MLA):

- إذا كان النظام المعتمد هو APA، يجب أن يتضمن كل اقتباس سواء كان مباشرًا أو غير مباشر معلومات واضحة تشمل اسم المؤلف وسنة النشر، مع رقم الصفحة في حال الاقتباس المباشر.

- التأكد من تطابق التنسيق المستخدم في المتن وقائمة المراجع.

4. دقة توثيق المراجع داخل المتن:

- يجب على الباحث توثيق الاقتباسات بشكل دقيق في المتن بحيث يكون من السهل على القارئ الرجوع للمصدر الأصلي.

- كل اقتباس، سواء كان فكرة أو نظرية مأخوذة من مصدر آخر، يجب أن يكون موثقًا مباشرة في النص وقائم على قواعد النظام المعتمد.

5. تجنب الانتحال الأكاديمي:

- تحليل شامل للأقسام المقتبسة: يمكن الاستفادة من برامج كشف الانتحال الأكاديمي مثل Turnitin لتحديد أي نصوص مطابقة لمصادر أخرى.
- توجيه الباحث بضرورة عدم نسخ أي جزء دون توثيق، سواء أكان ذلك فكرة عامة أو تفاصيل دقيقة.

6. المراجع النهائية:

- يجب أن يكون كل مصدر تم الاقتباس منه مدرجًا في قائمة المراجع النهائية، بحيث تكون التفاصيل متطابقة بين ما هو مذكور في المتن وقائمة المراجع.
- التأكد من أن قائمة المراجع تشمل جميع المعلومات المطلوبة وفقًا للنظام المستخدم (مثال: اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان المصدر، ودار النشر).

7. توثيق المصادر في المتن:

- الإشارة لكل فكرة مستعارة: يجب أن يكون كل اقتباس مباشر أو غير مباشر (إعادة صياغة) من مصدر آخر موثقًا في المتن. ينبغي أن تتضمن الإشارات الداخلية اسم المؤلف وسنة النشر، وأيضًا رقم الصفحة عند الاقتباس المباشر وفقًا لنظام APA، أو باستخدام صيغة مشابهة حسب النظام المعتمد.
- الاقتباسات المباشرة: إذا تم اقتباس نص حرفي، فيجب وضعه بين علامتي اقتباس وتوثيقه فورًا بالمصدر.
- لاقتباسات غير المباشرة (إعادة الصياغة): عند إعادة صياغة الأفكار، يجب الإشارة للمصدر أيضًا لضمان توثيق الفكرة.

8. توافق التوثيق مع النظام المعتمد:

- إذا كان النظام المعتمد في البحث هو APA، يجب أن تكون الصيغة متوافقة مع قواعد APA في التوثيق، بحيث تتضمن الإشارة الداخلية (اسم المؤلف، السنة) لكل اقتباس أو فكرة، بالإضافة إلى رقم الصفحة في الاقتباسات المباشرة.
- أما إذا كان نظام التوثيق MLA، فيجب الالتزام بكتابة اسم المؤلف ورقم الصفحة عند الاقتباسات المباشرة أو غير المباشرة بدون الإشارة للسنة، كما يجب استخدام التنسيق المعتمد في قائمة المراجع.

9. توافق توثيق المتن مع قائمة المراجع النهائية:

- يجب أن تكون جميع المصادر المذكورة في المتن مذكورة في قائمة المراجع النهائية، بحيث يكون هناك تطابق تام. أي مصدر تمت الإشارة إليه في المتن يجب أن يتواجد في قائمة المراجع بكامل تفاصيله.
- إذا ورد مصدر في قائمة المراجع دون الإشارة له في المتن، فقد يكون هذا مدعاة لإعادة التحقق.

10. تفاصيل قائمة المراجع النهائية:

- قائمة المراجع يجب أن تشمل القائمة جميع المعلومات اللازمة وفقًا للنظام المعتمد، مثل:
- APA اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان الكتاب أو المقالة، اسم الدورية (إذا كانت مقالة)، رقم الإصدار، الصفحات (للمقالات)، ودار النشر (للكتب).
- MLA: اسم المؤلف، عنوان العمل، اسم الدورية (للمقالات)، رقم الإصدار، تاريخ النشر، الصفحات، ودار النشر (للكتب).
- تنسيق المراجع: يجب التأكد من أن تنسيق المراجع موحد وأن التفاصيل كاملة لكل مصدر، ما يسهل الرجوع إليه.

11. توثيق جميع الأفكار والنظريات المستعارة:

- يجب التأكد من أن جميع الأفكار والنظريات المأخوذة من مصادر أخرى، سواء كانت مباشرة أو مقتبسة بشكل غير مباشر، موثقة في النص ومتوافقة مع قائمة المراجع.
- أي نقص في توثيق الأفكار المستعارة قد يعتبر سهوًا أو عدم دقة في التوثيق، مما يؤثر على الأمانة الأكاديمية للبحث.

12. تجنب المصادر الناقصة أو غير الدقيقة:

- يجب تجنب إدراج أي مراجع غير مكتملة التفاصيل (مثل ذكر اسم مؤلف فقط دون باقي التفاصيل) أو غير دقيقة.
- إذا وجدت مصادر ناقصة أو مراجع غير متاحة كاملة في النص أو في القائمة، يجب على الباحث تصحيح ذلك.

13. نوعية المصادر المستخدمة:

- الأبحاث الأكاديمية: يجب أن تكون المصادر المستخدمة بشكل رئيسي من دوريات علمية محكمة أو كتب أكاديمية صادرة عن دور نشر معروفة. يمكن اعتبار الأبحاث المنشورة في دوريات معروفة وموثوقة كمصادر علمية عالية الجودة، حيث يتم مراجعتها من قبل خبراء في المجال قبل نشرها.
- الكتب المتخصصة: تعتبر الكتب التي ينشرها أكاديميون أو مؤسسات علمية موثوقة من المصادر المهمة. كما ينبغي أن تكون هذه الكتب صادرة عن دور نشر أكاديمية معروفة.
- الدراسات الحديثة: كلما كانت الدراسات أحدث، زاد احتمال أن تكون المعلومات والنتائج محدثة وملائمة.

14. تجنب المصادر غير الموثوقة:

- مصادر غير معتمدة: يجب تجنب المواقع الإلكترونية غير العلمية، المدونات الشخصية، المصادر العامة مثل ويكيبيديا، أو المقالات غير الموثوقة. هذه المصادر تفتقر غالبًا إلى المراجعة العلمية ولا تعتبر مرجعية في الأبحاث الأكاديمية.
- المصادر التجارية: بعض المواقع والتقارير التجارية قد لا تكون موثوقة لأنها قد تنحاز لأغراض تسويقية أو تجارية. ويجب توخي الحذر في الاعتماد على هذه المصادر إلا إذا كانت مدعومة بمصادر أكاديمية.

15. المراجع الحكومية أو الصادرة عن مؤسسات دولية:

- التقارير الحكومية في بعض الحالات، يمكن الاستعانة بتقارير أو إحصاءات حكومية أو صادرة عن منظمات دولية موثوقة مثل البنك الدولي منظمة العمل الدولية، أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) هذه التقارير تعتبر موثوقة، خاصة عندما تقدم بيانات وإحصاءات ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.
- دور المنظمات العلمية يمكن للمراجع الصادرة عن مؤسسات علمية أو بحثية معروفة أن تكون ذات قيمة عالية في البحث.

16. التأكد من مراجعة المصادر علميًا:

- المقالات المحكمة: يمكن التأكد من موثوقية المصادر المستخدمة إذا كانت المقالات منشورة في مجلات علمية محكمة (peer-reviewed journals)، حيث يتم فحص الأبحاث من قبل خبراء متخصصين قبل نشرها. يمكن استخدام قواعد البيانات الأكاديمية مثل Google Scholar، PubMed وJSTOR وIEEE Xplore للتحقق من نشر الأبحاث في مجلات محكمة.
- اقتباس الباحثين الآخرين الاطلاع على استخدام هذه المصادر في أبحاث أخرى قد يوضح مدى ثقتها، حيث إن المصادر التي يتم الاستشهاد بها في دراسات متعددة تميل إلى أن تكون موثوقة.

17. الاستناد إلى مصادر أساسية:

- على الباحث التأكد من الاستناد إلى مصادر أساسية (primary sources)، مثل الأبحاث الأصلية، حيث تقدم الدراسات الأصلية التحليل المباشر للبيانات. إذا استند الباحث فقط إلى مصادر ثانوية مثل المراجعات العامة، فقد يتطلب الأمر توخي الحذر.

18. التحقق من توثيق المصادر:

- ينبغي مراجعة قائمة المراجع والتحقق من أن المصادر كلها ذات طابع علمي، وتتبع القواعد الأكاديمية المعتمدة في الأبحاث. إذا كانت قائمة المراجع تحتوي على عدد كبير من المصادر غير الأكاديمية أو غير الموثوقة، فقد يؤثر ذلك على جودة البحث.

19. توثيق جميع الأفكار والنظريات المستعارة:

- يجب التأكد من أن الباحث قام بتوثيق كل فكرة أو نظرية مأخوذة من مصادر أخرى، سواء كانت الاقتباسات مباشرة (نص حرفي) أو غير مباشرة (إعادة صياغة).
- عند الاقتباس المباشر، ينبغي وضع النصوص بين علامات الاقتباس والإشارة إلى المصدر بوضوح.
- عند إعادة الصياغة، يجب على الباحث أيضًا توثيق المصدر لضمان أن القارئ يمكنه التعرف على مصدر الأفكار الأصلية.

20. الاقتباسات المباشرة وغير المباشرة:

- إذا قام الباحث بنقل نصوص حرفية من مصدر آخر، فيجب أن يكون قد استخدم علامات الاقتباس وأشار للمصدر بوضوح.
- بالنسبة للأفكار التي تم إعادة صياغتها، يجب أن تكون كل إعادة صياغة موثقة بالمصدر الأصلي. ترك إعادة الصياغة دون توثيق يعتبر انتهاكاً للملكية الفكرية.

21. تجنب الانتحال الأكاديمي:

- برامج كشف الانتحال: يوصى باستخدام أدوات كشف الانتحال الأكاديمي مثل Turnitin أو authenticate للتحقق من نسبة التشابه مع أعمال أخرى، وضمان عدم وجود نسخ غير موثق لأعمال الآخرين.
- إذا تم العثور على أي تطابق مع مصادر أخرى بدون توثيق، فإن ذلك يشير إلى وجود اقتباس غير قانوني ويجب تصحيحه فوراً.

22. الالتزام بتوثيق المصادر وفقاً للقواعد الأكاديمية:

- يجب على الباحث توثيق الأفكار والنظريات المأخوذة من مراجع أخرى وفقاً لنظام التوثيق المعتمد (مثل APA أو MLA)، وهذا يشمل ذكر اسم المؤلف، سنة النشر، والصفحة (في الاقتباسات المباشرة).
- التوثيق غير الصحيح أو غير الكامل يعرض الباحث لاتهامات الانتحال، حتى إذا كان قد نوى احترام حقوق الملكية الفكرية.

23. قائمة المراجع النهائية:

- ينبغي أن تتضمن قائمة المراجع النهائية جميع المصادر التي استخدمها الباحث، بما فيها الكتب، المقالات، أو الدراسات الأخرى، على أن تكون موثقة بشكل كامل وبالتفاصيل المطلوبة.
- أي مصدر تم الاستناد إليه يجب أن يكون مذكوراً في قائمة المراجع، وأي معلومة أو فكرة تم الحصول عليها من هذه المصادر يجب الإشارة إليها في المتن.

24. التأكد من استقلالية الأفكار التحليلية:

- عند تقديم التحليل أو مناقشة الأفكار، يجب أن يضيف الباحث رؤيته الخاصة وأن يكون التحليل مستقلاً بقدر الإمكان. الاقتباسات الزائدة دون إضافة قيمة تحليلية أو شخصية من الباحث قد تكون مؤشراً على اعتماد غير كافٍ على التحليل الشخصي.

25. التحقق من حقوق الملكية في الصور والجدول:

- إذا استخدم الباحث أي جداول، رسومات، أو صور من مصادر أخرى، فيجب عليه توثيق مصدر هذه المواد البصرية بشكل صحيح.

- الاستخدام غير الموثق للمواد البصرية يعتبر انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية تماماً كالنصوص.

-
- (1) عدنان المجلاني، الوحي في الحقوق الإدارية، الجزء الأول، مطبعة دار الجامعة، دمشق، 1961، ص 179.
- (2) علي خطر شطناوي، مبادئ القانون الإداري، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، 1996، ص 303.

- الطهراوي، هاني علي (1996). القانون الإداري، الكتاب الأول، دار الثقافة للنشر، عمان.
- الظاهر، خالد خليل (1977). القانون الإداري، دراسة مقارنة-الكتاب الثاني - الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر، عمان.
- عبد البر، فاروق (1991)، دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة، ج2، غير محدد مكان الطبع.
- عبد الملك، عثمان (1989)، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، ط1، مكتبة الفلاح.

أن الضبط الإداري هو الأصل والحريات الفردية هي حصيلتها، فكل الحريات يمكن أن تكون محلاً للقيود التي يقتضيها النظام العام حتى ولو كانت مكفولة بالدستور، ذلك أنه لم يكفلها إلا باستثناء التدابير الضرورية للمحافظة على النظام العام، بينما يقول فريق برأي وسط، وهو يجب التفريق بين نوعين من الحريات، فالحريات غير مكفولة بالدستور يحق للإدارة أن تتدخل وتقيدها في سبيل المحافظة على النظام العام ولو لم يوجد نص صريح يخولها مثل هذا الحق، أما الحريات المكفولة بالدستور فلا يحق للإدارة التدخل بها إلا بالاستناد إلى نص دستوري أو تشريعي يخولها ذلك الحق تأميناً للنظام العام، والاجتهاد الإداري يؤيد هذا الرأي⁽¹⁾، وبالرجوع إلى الدستور الكويتي فقد نصت المادة (7) على أنه (العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع)، كما نصت المادة (30) من الدستور الكويتي على أنه: "الحرية الشخصية مكفولة". ومما تجدر ملاحظته - بداية - أن مصطلح الضبط الإداري له ثلاثة معان مختلفة ومتباينة⁽²⁾: فيقصد به عند عامة الناس: وهم رجال الشرطة أو هؤلاء العاملون في جهاز الأمن العام، ويعيب هذا المدلول أنه ليس مدلولاً قانونياً، وليس المهم تحديد العاملين في هذا الجهاز.

هذا وبالله التوفيق

وصل الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم